

## أثر التزام شركات تدقيق الحسابات الأردنية بمعايير التدقيق الدولية على خططها الاستراتيجية التسويقية

د. أحمد يوسف عريقات و د. محمد نديم دباغية

قسم إدارة الأعمال - قسم المحاسبة

جامعة عمان الأهلية - الأردن

**ملخص:** يهدف هذا البحث إلى بيان أثر التزام شركات التدقيق الأردنية بمعايير التدقيق الدولية على خططها التسويقية لتسويق خدماتها.

تم جمع المعلومات المتعلقة بالجانب العملي من هذه الدراسة من خلال زيارات ميدانية ومقابلات شخصية مع أربع شركات تدقيق؛ اثنتان منها محلية، والأخرى من الشركات العالمية العاملة في الأردن.

وتم إجراء مقابلات شخصية مع خمس شركات عميلة تم خلالها توجيه أسئلة؛ فكانت معظم إجابات أفراد العينة تفيد بأن الالتزام بالمعايير الدولية لمهنة التدقيق أمر مهم بالنسبة لكل من شركات التدقيق والشركات العميلة. ولكن العنصر الأهم في اختيار الشركة العميلة لمدققها الخارجي؛ الخبرة المتنوعة، والكفاءة في العمل لدى طاقم التدقيق العامل في الشركة، وقد أوصت الدراسة بضرورة استحداث مزيج تسويقي خاص للجنة التدقيق، وإجراء مزيد من الدراسات والبحوث عن مدى انعكاس عناصر هذا المزيج على الخطط التسويقية لشركات التدقيق.

### The impact of the commitment of Jordanian auditing firms to standards of external audit on their strategic marketing plans

**Abstract:** This Study aims to evaluate the impact of applying the international standards for auditing by the Jordanian companies on their marketing strategies. The needed data had been collected from 4 of auditing companies in Jordan, two of them are local companies and two are international companies and five companies from the customers for those auditing companies. Then result of this study pointed out that applying the international standards is very important to both the auditing company and the customer. But the most significant factor is the multi experience and the professionalism of the auditing staff.

The recommends to design a special marketing mix for this career and conducting more studies about this business.

#### أولاً - المقدمة Introduction:

دخلت الخدمات التي تقدمها شركات تدقيق الحسابات في حالة من التنافسية فرضتها أذواق عملائها (المؤسسات التي تنتدب وتتفق مع مكتب تدقيق حسابات (المدقق الخارجي) للتدقيق على

## د. أحمد عريقات و د. محمد دباغية

عملياتها المحاسبية والمالية)، من حيث نوعية وعدد الخدمات التي تقدمها؛ فهي من الخدمات التي يتعدّد مستخدميها، والذين يتوقع كلّ منهم أن تفي هذه الخدمات بمتطلباته واحتياجاته، التي تعكس بالضرورة مخرجات هذه الخدمة؛ ما يُعدُّ بمثابة صمام أمان لمساهمي تلك الشركات وملاكها، الذين يشاركون في مناقشة التقرير الختامي للمدقق الخارجي والتعليق والتصويب - إن لزم الأمر - كما أن الدوائر الحكومية المعنية، والمقرضين، والمودعين جميعهم معنيون بدقة ما جاء به تقرير المدقق الخارجي وصحته.

ويمكن تعريف عملية التدقيق بأنها فحص لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالشركة فحصاً انتقاديّاً منظماً، بقصد الخروج برأيٍ فنيٍّ محايدٍ عن مدى دلالة القوائم المالية على الوضع المالي لتلك الشركة في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة عن تلك الفترة (عبد الله، 2004). وتشمل عملية التدقيق وظائف ثلاث؛ أولها عملية الفحص (Examination) والتي تهدف إلى فحص القياس الحسابي للعمليات المالية الخاصة بالنشاط الذي تؤديه الشركة، وثانيها عملية التحقيق (Verification) والتي يقصد بها التأكد من صلاحية القوائم المالية للتعبير الدقيق عن أعمال الشركة عن فترة مالية معينة، ومن أنها تعكس الوضع المالي السليم للشركة، أما الوظيفة الثالثة فهي التقرير (Reporting) وهو عبارة عن مخرجات عملية التدقيق حيث يتم من خلاله عرض نتائج الفحص والتدقيق (لطفي، 2005).

ومن أجل أن يكون هناك إجراءات وعمليات موحدة في جميع الدول قام المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين وعن طريق مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board (FASB) بإصدار معايير ملزمة لممهني هذه المهنة، حيث وردت هذه المعايير في نصوص قوانين مختلف الدول؛ سواء قانون الشركات أم قانون التجارة أم غيرها من القوانين المتعلقة بمهنة المحاسبة والتدقيق. في الأردن، مثلاً، نجد أن المعايير المعمول بها حالياً مطابقة - إلى حد كبير - للقواعد والمعايير الأمريكية، وقد تمّ تقنين هذه المعايير في القانون رقم (32) لسنة 1985 باسم قانون مهنة تدقيق الحسابات.

ونظراً لتعدد شركات التدقيق العاملة في الأردن فقد ازدادت حدة المنافسة ما بين مقدّمي هذه الخدمات سواء أكانت خدمات تدقيقية، أم استشارات محاسبية، وضريبية وغيرها، ما رتّب على هذه الشركات ضرورة البحث عن أسس وآليات لتسويق خدماتها بهدف الوصول إلى أكبر عدد ممكن من العملاء، وإيجاد حصة سوقية لها أو زيادة هذه الحصة.

## أثر التزام شركات تدقيق الحسابات الأردنية بمعايير التدقيق الدولية

وسيتم التركيز في هذه الورقة على أهمية تقيّد الشركات التي تقوم بتقديم الخدمات التدقيقية، والاستشارية، والمحاسبية، والضريبية بالمعايير الدولية لمهنتي المحاسبة والتدقيق كميزة إستراتيجية تعتمد عليها هذه الشركات لتسويق خدماتها.

### ثانياً - مشكلة الدراسة وأسئلتها **Problem Statement and Questions**:

تم صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

"تعتبر شركات تدقيق الحسابات المرخص لها بمزاولة مهنة التدقيق ومعرفة مدى التزامها بالمعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق من عوامل نجاحها وبقائها المهمة، إذ تعتمد على هذا الالتزام في خططها التسويقية للخدمات التي تقدمها".

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أثر التزام شركات التدقيق الأردنية بالمعايير الدولية للتدقيق على جودة الخدمات التي تقدمها هذه الشركات؟
2. هل تقوم شركات التدقيق الأردنية بتطوير استراتيجياتها التسويقية وفقاً لمدى التزامها بالمعايير الدولية لمهنة تدقيق الحسابات؟
3. ما أثر التزام شركات التدقيق الأردنية بالمعايير الدولية لمهنة تدقيق الحسابات على المحافظة على الشركات التي تقوم بتدقيق حساباتها، وتقديم الخدمات المساندة لها، وكذلك على قدرتها على استقطاب شركات جديدة كعملاء مرتقبين؟

### ثالثاً - أهداف الدراسة **The Study Objectives**:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. التعرف إلى أثر التزام شركات التدقيق الأردنية بالمعايير الدولية للتدقيق والمزايا التي تحققها.
2. معرفة أثر التزام شركات التدقيق الأردنية بمعايير التدقيق الدولية على استراتيجية تسويق خدمات هذه الشركات.

### رابعاً - فرضيات الدراسة:

H01: ليس هناك أثر لالتزام شركات التدقيق الأردنية بمعايير التدقيق الدولية على الخطط التسويقية لهذه الشركات.

د. أحمد عريقات و د. محمد دباغية

H02: ليس هناك أثر لالتزام شركات التدقيق الأردنية بمعايير التدقيق الدولية على توسيع الحصة السوقية لهذه الشركات.

ويتفرع من هذه الفرضية، الفرضيات الفرعية التالية:

H02<sub>1</sub>: ليس هناك أثر لالتزام شركات التدقيق الأردنية بمعايير التدقيق الدولية على استقطاب هذه الشركات لعملاء جدد.

H02<sub>2</sub>: ليس هناك أثر لالتزام شركات التدقيق الأردنية بمعايير التدقيق الدولية على تحقيق الرضا بالنسبة للعملاء الحاليين.

خامساً: نموذج الدراسة

| المتغيرات المستقلة                                     |   | المتغيرات التابعة   |
|--|---|---|
| التزام شركات التدقيق الأردنية بمعايير التدقيق الدولية. | ← | - الخطط التسويقية لشركات التدقيق الأردنية.<br>- توسيع الحصة السوقية.<br>- استقطاب عملاء جدد.<br>- تحقيق رضا العملاء الحاليين. |

سادساً- تعريف المصطلحات إجرائياً

1. المتغيرات المستقلة:

أ. التزام شركات التدقيق الأردنية بمعايير التدقيق الدولية؛ المنصوص عليها في القوانين المطبقة في البلد الذي تتواجد به شركة التدقيق، وتكون هذه المعايير في غالبيتها مطابقة أو مشتقة من المعايير الدولية الصادرة عن مجلس المعايير الأمريكي (FASB). ومن هذه المعايير المعيار رقم 500 تحت اسم معيار أدلة التدقيق ونصه: "أدلة التدقيق تعني جميع ما يحصل عليه المدقق من معلومات مثل المستندات والتقارير ونتائج الاستفسارات والتقديرات والاستنتاجات وعمليات الحساب والتي يبني عليها المدقق حكمه المهني ليقدر فيما إذا كانت البيانات المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة".

## أثر التزام شركات تدقيق الحسابات الأردنية بمعايير التدقيق الدولية

### 2. المتغيرات التابعة:

أ. الاستراتيجية التسويقية Marketing Strategy هي مجموعة من الأنشطة المتكاملة التي توجه من خلالها موارد الشركة لفرص متاحة في سوق ما، بهدف تحقيق أفضل مستويات الإشباع لحاجات ورغبات المستهلكين الحالية والمستقبلية، وبما يضمن تعظيم فرص الربح للشركة سواء أكان هذا الربح مادياً أم اجتماعياً (معلا وتوفيق، 2001).

ب. الحصة السوقية Market Share هي أداة لقياس أداء الشركة في السوق مقارنة مع أداء المنافسين، بمعنى النسبة المئوية التي تسيطر عليها شركة معينة من مجمل السوق وتقاس كما يلي: الحصة السوقية للشركة = مبيعات الشركة من السلعة أو الخدمة / مجموع مبيعات السوق (Michael, 2007).

ج. رضا العملاء: هو حالة نفسية مرضية أو الشعور بالرضا من طرف العميل نتيجة لنجاح المنظمة في تحقيق رغبات وحاجيات العميل لمرة واحدة، ويحدث هذا عندما تتطابق خدمات المنظمة المقدمة مع توقعات وتصورات العميل (قلش، 2007).

### سابعاً- الدراسات السابقة ذات الصلة:

1. دراسة Leone (2008). بعنوان: "Audit Firm Bigs Cite Lust for Global Standards".

أشارت الباحثة إلى أن شركات التدقيق لكي تصبح مقبولة؛ ليس فقط لإدارة الشركة العميلة بل لأصحاب المصالح، يجب أن تهتم بجودة خدمة التدقيق من خلال الالتزام ليس فقط بالمعايير الدولية للتدقيق بل بالالتزام بما تضمنته ثقافة ومعايير شركة التدقيق نفسها، وأهمها أن المدقق يجب أن يفهم بأنه ليس مسؤولاً فقط أمام إدارة الشركة بل أيضاً أمام أصحاب المصلحة في هذه الشركة (Stakeholders). وأن تكون هذه المعايير بمثابة القوة التي تقف وراء تغيير العلاقة ما بين شركة التدقيق وإدارة الشركة العميلة، بحيث يقوم المدققون الخارجيون المعينون من قبل المساهمين بتوجيه التقارير للجان التدقيق في الشركة وليس للإدارة.

2. دراسة Kur, et. al., (2008). بعنوان: "Is Auditing Standards In Malaysia".

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر الالتزام بمعايير التدقيق الدولية على أداء شركات التدقيق، وقد شملت الدراسة 480 شركة من الشركات التي يقوم المدققون الخارجيون بتدقيق عملياتها، وحساباتها، وقواعد بياناتها. وقد كان من نتائج الدراسة أن مديري الشركات أجمعوا على أن

الالتزام بمعايير التدقيق الدولية يصبُّ في مصلحة كلِّ من الشركة المتلقية للتدقيق، والشركة القائمة على عملية التدقيق. كما أن الالتزام بمعايير التدقيق يجعل من شركات التدقيق هدفاً للشركات التي تهتم بتحقيق معدل عائد مرتفع، وفي النهاية أبرزت نتائج الدراسة بأن حجم الشركة (شركة التدقيق) يلعب دوراً مهماً في مدى التزام الشركة بالمعايير الدولية للتدقيق.

وتفيد هذه الدراسة لأغراض الدراسة الحالية بأن الالتزام بالمعايير الدولية للتدقيق يزيد من الطلب على شركات التدقيق الحريصة على الالتزام بهذه المعايير.

3. دراسة عَجَّور (2008). بعنوان: "قواعد وأخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة: مدخل عربي ودولي مقارن (المملكة العربية السعودية - إنجلترا)".

هدفت الدراسة إلى عرض القواعد المنظمة لأخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة في كل من المملكة العربية السعودية وإنجلترا، كونهما من مدرستين مختلفتين في تحديد المرجع الأساسي لقواعد أخلاقيات وسلوكيات مهنة المراجعة.

لقد عزا الباحث الانهيارات التي حدثت في شركة Enron للطاقة وشركة آرثر أندرسون لتدقيق الحسابات Arthur Anderson، والاختلاسات الكبيرة في شركة WorldCom للاتصالات وشركة Parma Late الأوروبية للأغذية، إلى سببين هما: ضعف السياسات المحاسبية، وغياب أخلاق وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة لدى المتلاعبين الذين تسببوا بأضرار بالغة للاقتصاد العالمي. ويضيف الباحث: "يعتبر الدين الإسلامي مصدراً من المصادر التي أعدت في ضوءها قواعد أخلاقيات وسلوكيات المهنة في المملكة العربية السعودية، والتي تعتبر بمثابة مقاييس مثالية للسلوك المهني الذي يتعين على المحاسبين بالمهنة التحلي بها".

ويرى الباحث في هذه الدراسة أن اعتماد القواعد السلوكية في المملكة العربية السعودية على الدين الإسلامي كمصدرٍ من مصادرِها يعتبر في حد ذاته أحد مفاتيح الترويج للشركات التي تلتزم بهذه القواعد، مما يعني أنها ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية وهو أمر مهم جداً في بلد كالمملكة العربية السعودية، فمعايير التدقيق التي تلتزم بها شركات التدقيق في المملكة يحوطها سياق أخلاقي ديني يحول دون حدوث تلاعبات واختلاسات، إلى حد ما، عكس ما نراه في العالم الغربي أو البلدان التي لا تدين بدين، إذ لا تستند أخلاقيات ومعايير التدقيق إلى سند ديني.

يعتبر السعر (Price) أحد عناصر المزيج التسويقي سواء للسلع أو الخدمات، إلا أن قواعد السلوك المهني لمهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية قد استبعدت السعر من تلك العناصر حيث نصّت القاعدة رقم (303) تحت عنوان الأتعاب "يحظر على العضو الممارس

#### أثر التزام شركات تدقيق الحسابات الأردنية بمعايير التدقيق الدولية

الدخول في منافسة زميله في الحصول على عمل يقوم به الأخير عن طريق عرض أو قبول أتعاب تقل بدرجة ملحوظة عن أتعاب زميله دون سبب معقول".

#### 4. دراسة Oxera (2007). بعنوان: "Ownership Rules of Audit Firms and their Consequences for Audit Market Concentrations"

هدفت الدراسة إلى إجابة السؤال التالي: ما مدى تأثير كل من القواعد المهنية لمهنة التدقيق، والعوامل التجارية على اختيار مدقق الحسابات؟ ثم قام الباحث بتحديد هذه العوامل وهي:

أ. أثر نسبة ملكية العضو في رأسمال الشركة.

ب. أثر حجم واتساع انتشار شركة التدقيق.

ج. أثر استقلالية المدقق.

ثم قام الباحث بمناقشة أثر استقلالية المدقق كنقطة يمكن اعتبارها ذات أهمية في تقييد المالكين للإدارة. ويضيف الباحث بأن مبدأ استقلالية المدقق أمر حساس بالنسبة لمهنة التدقيق، لذلك كان من نتائج الدراسة تغليب القواعد والسلوكيات المهنية النابعة من المعايير الدولية على رغبات كل من المالكين والإدارة في اختيار المدقق الخارجي.

#### 5. دراسة Goliath (2007). بعنوان: "The Role of Forensic Auditing Techniques in Restoring Public Trust and Investor Confidence in Financial Information"

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المساعدة في تضييق الفجوة ما بين توقعات عملاء شركات التدقيق وما تقدمه هذه الشركات من خدمات، وبيّنت الدراسة أن هذه الفجوة تعود إلى الاختلاف في رؤية العملاء للمسؤوليات الملقاة على عاتق شركات التدقيق وما يتحمله المدقق من مسؤوليات طبقاً لمعايير المهنة والاحتراف. ثم يضيف الباحث إلى أن هذه الفجوة قد اتسعت في نهايات العام 1980، مما دعا المجلس الأمريكي للمحاسبين القانونيين إلى إصدار معايير جديدة من رقم 53-

61 حتى أنها سميت بمعايير فجوة التوقعات Expectation Gap Standards.

وبالنتيجة فإن الباحث يرى أن مصداقية المدقق، وموضوعيته، وحياديته، والتزامه بالمعايير مهم، ولكن الأهم من ذلك هو أن تكون هذه المعايير قادرة على خلق وزيادة ثقة المستثمرين في الشركات التي تم تدقيقها.

6. دراسة Kevin Douglass (2006). بعنوان: " The Reality of the CPA'S Role ".

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية استقلال المدقق الخارجي، كونه يقدم خدمة ليس فقط للشركة وحدها وإدارتها؛ بل لكافة أصحاب المصالح في هذه الشركة. وإن من أهم واجبات المدقق هو إثبات واقعية البيانات المالية. وعليه، فإن أصحاب القرار في الشركة سيختارون المدقق الذي يتمتع بصفات الموضوعية، ويحرص على الشفافية، والاتصال المباشر مع عملائه، وأن يتمتع بالاستقلالية بحيث لا يكون له علاقة بأي من القائمين على إدارة الشركة.

وبما أن هذه الشروط جميعها جاءت في المعايير الدولية؛ لذا نجد أن لها دوراً تسويقياً لخدمة التدقيق التي تقدمها الشركات المرخص لها بالتدقيق.

7. دراسة حميدات (2004). بعنوان: "مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي. وقد شملت الدراسة (66) شركة صناعية مدرجة في السوقين الأول والثاني في بورصة عمان، وقد تم تقييم مدى التزامها بالإفصاح عن المعلومات من خلال التقرير المالي السنوي للعام 2002، وقد تم استخدام اختبار (كاي تربيع Chi Square) لاختبار مدى الالتزام بمتطلبات الإفصاح. وكان من نتائج الدراسة والتي تتعلق بالدراسة الحالية:

أ. وجود علاقة طردية بين العائد على حقوق الملكية ودرجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح.

ب. تعتبر متطلبات الإفصاح، بشكل عام والمنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية، مهمة من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي.

إن الفائدة المتحققة من هذه الدراسة، والتي تسهم في إثراء الدراسة الحالية، أن الالتزام بمعايير الإفصاح قد أسهم مساهمة كبيرة في تحقيق معدلات عائد جيدة، بالإضافة إلى أهميته لكل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي؛ مما يعني أن هذا الالتزام قد أدى دوراً تسويقياً لجذب المزيد من العملاء، ورفع مستوى المبيعات الذي عمل على تحقيق معدلات العائد، كما جذب العديد من المستثمرين في هذه الشركات.



أثر التزام شركات تدقيق الحسابات الأردنية بمعايير التدقيق الدولية

8. دراسة كراجه (2004). بعنوان: "مدى تقييد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني في الأردن والوسائل التي تشجعهم على الالتزام بها".

هدفت الدراسة إلى تحديد الوسائل التي تشجع المدقق الخارجي على الالتزام بمعايير السلوك المهني، حيث نصت الفرضية الرابعة الفرعية من الدراسة على "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر فئات الدراسة (مدققي الحسابات الخارجيين، ومستخدمي البيانات المالية، وجهات الرقابة والإشراف حول تشجيع رقابة الجودة لمدقق الحسابات على الالتزام بالسلوك المهني).

ومن المعروف أن عنصر الجودة، وخصوصاً في قطاع الخدمات، يشكل أمراً مهماً بالنسبة لمستخدم أو متلقي الخدمة. وعليه، فإن جودة الخدمة تعتبر أحد مرتكزات المزيج التسويقي لقطاع الخدمات (Nuttall, 2003).

وما يدل على ذلك، إن الفئات الثلاث أجمعت على أن الجودة تشجع على الالتزام بقواعد السلوك المهني، ومن جهة أخرى لو نظرنا إلى المتغيرين بطريقة عكسية سنجد أن الالتزام بالقواعد والمعايير المهنية سيؤدي إلى المزيد من الجودة.

### ثامناً: الإطار النظري Theoretical Background

#### 1. الخدمات التي تقدمها شركات التدقيق لعملائها.

تعتبر الخدمات التي تقدمها شركات تدقيق الحسابات لعملائها نوعاً من الخدمات الخاضعة لتعليمات رسمية، وبعض هذه التعليمات تأتي على شكل تشريعات حكومية، وبعضها الآخر على شكل تعليمات ذاتية؛ فبالنسبة للتشريعات الحكومية المتعلقة بهذا النوع من الخدمات قد وردت في معظم القوانين في مختلف دول العالم.

أما التشريعات الصادرة عن تنظيم معين لمهنة محددة؛ كالنقابات، والاتحادات، والتجمعات؛ كنقابة المهندسين، والمحامين، والأطباء وغيرهم فلا بد لممارسي تلك المهن من الانصياع لتطبيق هذه التشريعات وخصوصاً؛ ما يتعلق منها بسعر الخدمة.

أما المحاسبون القانونيون في أي قطر فينظم عملهم، ونوعية الخدمات التي يقدمونها وأسعارها، مجلس المعايير المحاسبية والمراجعة الدولي؛ الذي تبنت دول عديدة في العالم هذه المعايير، ومن الدول العربية التي تبنت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مصر، والبحرين، والأردن، والكويت، ولبنان، وعمان، وقطر، والإمارات العربية المتحدة. وهناك دول عربية أخرى تتبنى

معايير محاسبية وطنية تعكس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مثل السعودية، ودول المغرب العربي، والعراق (حنان، 2008)، و (عبيدات، 2004).

وتلعب هذه المعايير دوراً كبيراً في تحجيم دور السعر، كعامل متغير، في عناصر المزيج التسويقي لأي سلعة أو خدمة، وذلك لأن الجهات المصدرة لهذه التشريعات تقوم، عادةً، بتحديد حدود دنيا وحدود عليا للسعر مقابل الخدمات التي تقدمها، وبالتالي فإن عامل السعر لم يعد مجالاً للمنافسة ما بين شركات التدقيق لغرض التدقيق (عبيدات، 2008). ما سيفرض على إدارات شركات التدقيق وعند قيامها بوضع خطة استراتيجية تسويقية، استبعاد عامل السعر وأثره من بنود هذه الاستراتيجية، كما تفرض عليها ضرورة البحث عن خدمات مرتبطة أو متعلقة بالخدمة الأساسية Core Service كخدمات الاستشارات أو التدريب أو غيرها تكون قابلة للمنافسة السعرية (Zeithaml and Binter, 2002, p. 46).

ويأتي ذلك منسجماً مع ما ورد في الدراسة التي تمت الإشارة إليها سابقاً والتي أخذت الرقم (5) تحت عنوان الدراسات السابقة. وعليه، فإن المنافسة ما بين شركات التدقيق أصبحت تتمحور حول قضايا متعددة منها؛ مدى التزام الشركة بالمعايير الدولية أو الوطنية لمهنة تدقيق الحسابات، وجودة الخدمة، وممارسة القواعد السلوكية والأخلاقية لمهنة التدقيق؛ سيما وأن مبدأ الحاكمية المؤسسية Governance Corporate قد أكد على ضرورة أن لا يكون للمدقق الخارجي أي علاقة مع أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة العميلة، وأن لا يكون أحد أعضاء مجلس الإدارة في الشركة العميلة عضواً في مجلس إدارة شركة التدقيق أو من أحد مالكيها (يوسف، 2007).

إن من أكبر المعايير الدولية تأثيراً على سلوك المستهلك (الشركة العميلة) هو موضوع عرض القوائم المالية وكيفية إعدادها، لذلك فإن مجلس المعايير الدولية للتدقيق قد اشتق من المبادئ والأسس المتعارف عليها للمحاسبة (GAAP). معايير جديدة سُميت بالمعايير الدولية للتقارير المالية International Financial Reporting Standards (IFRS) وكان السبب الرئيس في إصدار هذه المعايير هو أن شركات التدقيق الكبرى تمارس مهنة التدقيق في مختلف أرجاء القرية العالمية، وبالتالي فإن هذه الشركات، والعديد منها متواجد في دول تعتبر أن هذه المعايير هي بمثابة اللغة الأساسية للتقارير (Pricewater House Coopers, 2009).

وبما أن التقيد بمعايير التدقيق الدولية له دور كبير في تعزيز سمعة شركة التدقيق والذي سيعمل على جذب المزيد من العملاء للتعامل مع شركة التدقيق التي تبدي التزاماً ملحوظاً بهذه المعايير، إلا أن معظم شركات التدقيق أصبحت تقدم لعملائها خدمات أخرى تعتبر محلاً للمنافسة

## أثر التزام شركات تدقيق الحسابات الأردنية بمعايير التدقيق الدولية

ما بين هذه الشركات، ومن هذه الخدمات على سبيل المثال، تقييم مخاطر الأعمال وجودتها، وتقييم مخاطر السوق، وتقييم مخاطر الإدارة، وتقييم مخاطر السياسات والتشريعات الحكومية ذات العلاقة، وتقييم مخاطر رأس المال ([www.rumconsult.com](http://www.rumconsult.com)).

### معايير التدقيق المتعارف عليها والمعمول بها في الأردن.

تبنى المشرع الأردني المعايير الدولية للتدقيق والتي تعتبر مطابقةً، إلى حد كبير، للمعايير الأمريكية، حيث وردت هذه المعايير في القانون رقم (22) لسنة 1997، قانون الشركات والقانون رقم (32) لسنة 1985 باسم قانون مهنة تدقيق الحسابات.

كما توجد في الأردن جمعية مدقي الحسابات القانونيين الأردنيين والتي أشارت إلى أن تطبيق قواعد التدقيق المتعارف عليها يتضمن المعايير التالية والتي تضمنت المواد من (60-69) من قانون مهنة تدقيق الحسابات وعلى النحو التالي:

- يجب أن يقوم بالتدقيق شخص أو أشخاص مؤهلون علمياً وعملياً ويعملون على تنمية قدراتهم ومهاراتهم الفنية (المادة 60).
- على المدقق أن يلتزم دوماً بإبداء رأيه الفني المحايد، والاستقلال الفعلي في كافة الأمور التي ترتبط بالمهمة المكلف بها (المادة 61).
- على المدقق أن يبذل العناية المهنية الواجبة في عملية التدقيق ووضع التقارير (المادة 62).
- يجب على المدقق أن يضع الخطط الملائمة لعملية التدقيق، كما يتوجب عليه الإشراف على من يستعين بهم من مساعدين (المادة 63).
- يجب على المدقق أن يقوم بفحص نظام الضبط الداخلي المعمول به في الشركة العميلة وتقييمه ليكون أساساً لتخطيطه في تنفيذ عملية التدقيق، وتحديد حجم الفحوصات ونطاقها (المادة 64).
- على المدقق التوصل إلى عناصر ثبوتية موضوعية وجديرة بالثقة وذلك بالمعاينة والتأكيد والإثباتات والتي من شأنها أن تكون أساساً معقولاً لإبداء الرأي فيما كلف به (المادة 65).
- يجب أن يبين تقرير التدقيق صراحةً ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (المادة 66).
- يجب أن يبين التقرير ما إذا تم تطبيق نفس هذه المبادئ في الفترة المالية السابقة وذلك لتسهيل عملية المقارنة (المادة 67).

#### د . أحمد عريقات و د . محمد دباغية

- تعتبر البيانات المالية والإيضاحات المرفقة بها معبرة تعبيراً كافياً عما يفصح عنه الوضع المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها ما لم يُشير المدقق في تقريره بوضوح إلى خلاف ذلك (المادة 68).
- يجب أن يتضمن التقرير رأي المدقق في البيانات، ككل، ويكون هذا الرأي ضمن واحدٍ من الاحتمالات التالية:
  - إبداء رأي خالٍ من التحفظات.
  - إبداء رأي مع التحفظات.
  - إبداء رأي مضاد مع بيان الأسباب.
  - الامتناع عن إبداء الرأي شريطة توضيح الأسباب التي دعت إلى ذلك.
- أما قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 فقد ضمّن مواده من (193) إلى (203) العديد من معايير التدقيق من شخصية (عامة) أو عمل ميداني، أو كتابة التقرير وإعداده. وفيما يلي نصوص هذه المواد:

المادة (193): يتولى مدققو الحسابات، مجتمعين أو منفردين، القيام بما يلي:

  - أ. مراقبة أعمال الشركة.
  - ب. تدقيق حساباتها وفقاً لقواعد التدقيق المعتمدة ومتطلبات المهنة وأصولها العلمية والفنية.
  - ج. فحص الأنظمة المالية والإدارية للشركة وأنظمة المراقبة المالية الداخلية لها والتأكد من ملاءمتها لحسن سير أعمال الشركة والمحافظة على أموالها.
  - د. التحقق من موجودات الشركة وملكيّتها لها والتأكد من قانونية الالتزامات المترتبة على الشركة وصحتها.
  - هـ. الاطلاع على قرارات مجلس الإدارة والتعليمات الصادرة عن الشركة.
  - و. أي واجبات أخرى تترتب على مدقق الحسابات القيام بها بموجب هذا القانون، وقانون مهنة تدقيق الحسابات والأنظمة الأخرى ذات العلاقة والأصول المتعارف عليها في تدقيق الحسابات.
  - ز. يقدم مدققو الحسابات تقريراً خطياً موجهاً إلى الهيئة العامة وعلى المدققين أو من ينتدبونه أو يتلو التقرير أمام الهيئة العامة.

## أثر التزام شركات تدقيق الحسابات الأردنية بمعايير التدقيق الدولية

### المادة (194):

إذا تعذر على مدقق حسابات الشركة القيام بالمهام والواجبات الموكلة إليه بموجب أحكام هذا القانون لأي سبب من الأسباب، فعليه قبل الاعتذار عن القيام بتدقيق الحسابات أن يقدم تقريراً خطياً للمراقب، ونسخة منه لمجلس الإدارة يتضمن الأسباب التي تعرقل أعماله أو تحول دون قيامه بها، وعلى المراقب معالجة هذه الأسباب مع مجلس الإدارة وإذا تعذر عليه ذلك يعرض المراقب الأمر على الهيئة العامة في أول اجتماع تعقده.

### المادة (195):

أ. مع مراعاة أحكام مهنة تدقيق الحسابات المعمول به وأي قانون أو نظام آخر له علاقة بهذه المهنة، يجب أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات ما يلي:

1. أنه قد حصل على المعلومات والبيانات والإيضاحات التي رآها ضرورية لأداء عمله.
2. أن الشركة تمسك بحسابات وسجلات ومستندات منظمة وفقاً لقواعد المحاسبة المتعارف عليها عالمياً والمعتمدة في المملكة من الجهات المهنية المختصة، تمكن من إظهار المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، وأن الميزانية والأرباح والخسائر متفقة والقيود والدفاتر.
3. أن إجراءات التدقيق التي قام بها لحساب الشركة تعتبر كافية برأيه لتشكيل أساساً معقولاً لإبداء رأيه حول المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للشركة وفقاً لقواعد التدقيق المتعارف عليها عالمياً.
4. أن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة الموجه للهيئة العامة تتفق مع قيود الشركة وسجلاتها.
5. المخالفات لأحكام هذا القانون أو لنظام الشركة الواقعة خلال السنة موضوع التدقيق ولها أثر جوهري على نتائج أعمال الشركة ووضعها المالي وما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة، وذلك في حدود المعلومات التي توافرت لديه.

ب. على مدقق الحسابات أن يبدي رأيه النهائي في الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للشركة بإحدى التوصيات التالية:

1. المصادقة على ميزانية الشركة وحساب أرباحها وخسائرهما وتدفقاتها النقدية بصورة مطلقة.
2. المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتدفقاتها النقدية مع التحفظ مع بيان أسباب هذا التحفظ وأثره المالي على الشركة.

#### د. أحمد عريقات و د. محمد دباغية

3. عدم المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتدفعاتها النقدية، وردها إلى مجلس الإدارة وبيان الأسباب الموجبة لرفضه التوصية على الميزانية.

#### المادة (196):

للهيئة العامة للشركة في حالة توصية المدقق بعدم المصادقة على البيانات المالية وردها للمجلس أن تقرر ما يلي:

أ. إما الطلب إلى المجلس تصحيح الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وفقاً لملاحظات مدقق الحسابات، واعتبارها مصدقة بعد هذا التعديل.

ب. أو إحالة الموضوع إلى المراقب لتعيين لجنة خبراء من مدققي حسابات قانونيين للفصل في موضوع الخلاف بين مجلس إدارة الشركة ومدققي حساباتها، ويكون قرار اللجنة ملزماً بعد عرضه مرة أخرى على الهيئة العامة لإقراره ويتم تعديل الميزانية وحساب الأرباح والخسائر تبعاً لذلك.

#### المادة (197):

لا يجوز لمدقق الحسابات أن يشترك في تأسيس الشركة المساهمة العامة التي يدقق حساباتها أو أن يكون عضواً في مجلس إدارتها أو الاشتغال بصفة دائمة في أي عمل فني أو إداري أو استشاري فيها، ولا يجوز أن يكون شريكاً لأي عضوٍ من أعضاء مجلس إدارتها أو أن يكون موظفاً لديه وذلك تحت طائلة بطلان أي إجراء أو تصرف يقع بصورة تخالف أحكام هذه المادة.

#### المادة (198):

على مجلس إدارة الشركة أن يزود مدقق الحسابات بنسخة عن التقارير والبيانات التي يرسلها المجلس للمساهمين بما في ذلك الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة للشركة وعلى المدقق أو من يمثله حضور هذا الاجتماع.

#### المادة (199):

أ. يعتبر مدقق حسابات الشركة وكيلاً عن المساهمين فيها وذلك في حدود المهمة الموكلة إليه.  
ب. لكل مساهم أثناء انعقاد الهيئة العامة أن يستوضح مدقق الحسابات عما ورد في تقريره ويناقشه فيه.

## أثر التزام شركات تدقيق الحسابات الأردنية بمعايير التدقيق الدولية

### المادة (200):

إذا أطلع مدقق الحسابات على أي مخالفة ارتكبتها الشركة لهذا القانون أو نظام الشركة أو على أي أمور مالية ذات أثر سلبي على أوضاع الشركة المالية أو الإدارية فعليه أن يبلغ ذلك خطياً إلى كلٍ من رئيس مجلس الإدارة والمراقب والسوق حال إطلاعه أو اكتشافه لتلك الأمور، على أن تعامل هذه المعلومات من جميع الأطراف بسرية تامة لحين البت في المخالفات.

### المادة (201):

يكون مدقق الحسابات مسئولاً تجاه الشركة التي يقوم بتدقيق حساباتها، عن تعويض الضرر الذي يلحقه بها بسبب الأخطاء التي تقع منه أثناء تنفيذ عمله، وإذا كان للشركة أكثر من مدقق حسابات، واشتركوا في الخطأ كانوا مسئولين تجاه الشركة بالتضامن، وتسقط دعوى المسؤولية المدنية في أي من هذه الحالات بمضي ثلاث سنوات من تاريخ انعقاد اجتماع الهيئة العامة للشركة التي تلي فيه تقرير المدقق. وإذا كان الفعل المنسوب لمدقق الحسابات يكون جريمة فلا تسقط دعوى المسؤولية إلا بسقوط الحق العام. كما يسأل المدقق عن تعويض الضرر الذي يلحق بالمساهم أو غير حسن النية بسبب خطئه.

### المادة (202):

مع مراعاة عدم الإخلال بالتزامات مدقق الحسابات الأساسية لا يجوز له أن يذيع للمساهمين في مقر اجتماع الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة أو في غيره من الأماكن والأوقات أو إلى غير المساهمين ما وقف عليه من أسرار الشركة بسبب قيامه بعمله لديها، وإلا وجب عزله ومطالبته بالتعويض.

### المادة (203):

يحظر على مدقق الحسابات وعلى موظفيه المضاربة بأسهم الشركة التي يدقق حساباتها سواء أجرى هذا التعامل بالأسهم بصورة مباشرة أم غير مباشرة وذلك تحت طائلة عزله من العمل في تدقيق حسابات الشركة وتضمينه التعويض عن أي ضرر ترتب على مخالفته لأحكام هذه المادة.

د. أحمد عريقات و د. محمد دباغية

#### تاسعاً - نوع وطبيعة الدراسة:

تم تنفيذ هذه الدراسة باتباع المنهج الوصفي والاستنتاجي كون البيانات التي تم جمعها من أفراد العينة لم يتم إخضاعها لتحليل إحصائي، بل تم استنتاج مدى صحة فرضيات الدراسة من واقع إجابات شركات العينة ( آرنست يونغ، أبوغزالة، سابا، الجمان).

#### عاشراً - مجتمع وعينة الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة شركات التدقيق العاملة في الأردن، وقد تم اختيار العينة منها بواقع شركتين عالميتين وشركتين محليتين؛ أما الشركات العميلة فقد تم اختيار عينة عشوائية من الشركات شملت قطاعات اقتصادية مختلفة؛ منها: القطاع الصناعي، والقطاع المصرفي، وقطاع الخدمات، وقطاع التأمين. وقد بلغ عدد هذه الشركات خمس شركات.

#### حادي عشر - طرائق جمع البيانات:

تم جمع البيانات الثانوية من واقع الكتب والأدب النظري المتعلق بمهنة التدقيق والمحاسبة، كما تم الرجوع إلى المعايير الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. أما البيانات الأولية فقد تم جمعها من خلال المقابلات الشخصية التي قام بها الباحث لكل شركات التدقيق عينة الدراسة والشركات العميلة.

وقد كانت أسئلة المقابلة الموجهة لشركات التدقيق (مدير الشركة، أو مالكها، وأحد كبار المدققين). أي بواقع 12 فرداً.

1. هل تلتزمون التزاماً كاملاً بالمعايير التدقيق الدولية؟
2. ما الأسس التي تعتمدها الشركات العميلة لدى اختيارها للمدقق الخارجي؟
3. ما المظاهر التي ينعكس عليها مدى التزام شركة التدقيق بالمعايير الدولية للتدقيق؟
4. هل تجوز المنافسة ما بين شركات التدقيق على أساس قيمة الأتعاب؟
5. ما دور موظفي الشركة لديكم في تسويق الخدمات التي تقدمها الشركة؟
6. ما الخدمات التي تقدمونها لعملائكم مقابل أجر إضافي غير محسوب ضمن أتعاب التدقيق؟
7. ما الأثر الذي تركته فضيحة شركة Enron وشركة Arthur Anderson على المعايير الدولية للتدقيق من جهة وعلى شركات التدقيق على الالتزام بالمعايير الدولية من جهة أخرى؟



## أثر التزام شركات تدقيق الحسابات الأردنية بمعايير التدقيق الدولية

وقد كانت إجابات شركات التدقيق (أفراد العينة) كما يلي:

1. السؤال الأول: بالنسبة لشركات التدقيق العالمية فهي تحرص على الالتزام بالمعايير الدولية للتدقيق أما الشركات المحلية، ولكون هذه المعايير الدولية تبلورت في نصوص قانونية فهي ملتزمة بتطبيق القانون.

2. السؤال الثاني: بالنسبة للأسس التي يتم الاعتماد عليها عند اختيار شركة التدقيق هي:

أ. الالتزام بالمعايير الدولية للتدقيق.

ب. مدى توافر المدققين المحترفين في شركة التدقيق.

ج. استقلالية المدقق وعدم تدخل مجلس الإدارة بأعماله.

د. كبر حجم شركة التدقيق.

هـ. السمعة العالمية لشركة التدقيق.

و. أتعاب التدقيق.

وقد أسفرت إجابات أفراد العينة عن الترتيب التالي لكل عنصر من هذه العناصر حسب أهميته:

المرتبة الأولى: توافر المدققين المحترفين من ذوي الخبرة والكفاءة.

المرتبة الثانية: الالتزام بالمعايير الدولية.

المرتبة الثالثة: السمعة العالمية لشركة التدقيق.

المرتبة الرابعة: استقلالية الموقف وعدم تدخل مجلس الإدارة بأعماله.

المرتبة الخامسة: أتعاب التدقيق.

المرتبة السادسة: كبر حجم شركة التدقيق.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن معظم المستجيبين أفادوا بأن كافة هذه العناصر مهمة جداً، وكان السبب في إعطاء عنصر الاحتراف والخبرة والكفاءة المرتبة الأولى، إلا أن هناك تنوعاً في أعمال الشركات العملية، لذا يجب على الشركة أن يكون لديها طاقم من المدققين قادرين على تدقيق حسابات أي قطاع؛ مثل التأمين، والبنوك.

3. السؤال الثالث: إن مدى التزام شركة التدقيق بالمعايير الدولية يظهر بشكل واضح في التقرير

الصادر عن المدقق حيث يتم صياغته، شكلاً وموضوعاً، حسب المعايير الدولية المتعارف عليها.

د . أحمد عريقات و د . محمد دباغية

4. السؤال الرابع: تنص المعايير الدولية أنه لا يجوز لشركة تدقيق أن تقوم بجذب شركة عميلة يقوم بتدقيق حساباتها شركة تدقيق أخرى مقابل النزول في قيمة الأتعاب.
5. إن كفاءة وقدرة موظفينا ومدققينا هي أهم ركيزة في تسويق خدماتنا.
6. إن حادثة شركة Enron وشركة Arthur Anderson زادت من حرصنا على الالتزام بالمعايير الدولية للتدقيق، كما أدت إلى إصدار معايير جديدة تتعلق بالحاكمية والإفصاح.
- أما الأسئلة التي تم توجيهها للشركات العميلة فقد كانت كما يلي:
1. هل يهكم مدى التزام المدقق الخارجي بالمعايير الدولية للتدقيق لدى اختياره؟
  2. هناك أسس يمكن الاسترشاد بها لدى اختيار المدقق الخارجي مثل:
    - أ. الالتزام بالمعايير الدولية للتدقيق.
    - ب. كون شركة التدقيق عالمية أو محلية.
    - ج. الخبرة والكفاءة.
    - د. كبر حجم شركة التدقيق.
    - هـ. التأكد من عدم وجود صلات عملية أو أسرية مع أحد أعضاء مجلس الإدارة.
  3. هل يقوم مدقق الحسابات لديكم باستعراض الأخطاء والملاحظات التي وقف عليها أثناء عمله وتصويبها بحضوركم ورضاكم؟
  4. هل تقومون بمفاوضة شركة التدقيق بقيمة الأتعاب المطلوبة؟
  5. ما الخدمات الأخرى التي يقدمها لكم المدقق مقابل أجر إضافي؟
- وقد تم الحصول على إجابات لهذه الأسئلة من خلال سكرتير مجلس الإدارة، والمدير المالي، ومدير إدارة التدقيق الداخلي، بالإضافة إلى ثلاثة مديري دوائر في كل شركة، أي بواقع (25) مستجيباً. وقد كانت إجاباتهم على أسئلة المقابلة كما يلي:
1. إجابة السؤال الأول: يهمننا كثيرا التزام شركة التدقيق بالمعايير الدولية.
  2. إجابة السؤال الثاني: تعتمد الأسس التالية لدى اختيارنا للمدقق الخارجي مرتبةً حسب الأهمية:
    - أ. الالتزام بالمعايير الدولية.
    - ب. الاستقلالية أي عدم وجود صلات ما بين المدقق وأي من أعضاء مجلس الإدارة.

## أثر التزام شركات تدقيق الحسابات الأردنية بمعايير التدقيق الدولية

- ج. توافر الخبرة والكفاءة لدى شركة التدقيق.
- د. تبين أن البنوك تحرص على أن تكون شركة التدقيق من الشركات العالمية؛ كون البنوك تربطها علاقات عمل مع بنوك مراسلة في الخارج.
- هـ. كبر حجم شركة التدقيق.
3. **إجابة السؤال الثالث:** نعم. يقوم المدقق وعند اكتشافه لأيّة ملاحظات أو أخطاء بإبلاغنا بها ونقوم بتصويبها بحضوره، وفي كثير من الأحيان يتم استشارته لمعالجتها وفق المعايير المحاسبية الدولية.
4. بالنسبة لأتعب التدقيق؛ فهي تقريباً شبه محددة، ويتم تنظيم عقد بذلك.
5. تقدم لنا شركات التدقيق خدمات استشارية وضريبية بأجر، وقد أفادت إحدى شركات العينة أنها طلبت من شركة التدقيق لديها مرة واحدة فقط استشارة تتعلق بضريبة المبيعات، فقدمت شركة التدقيق الاستشارة اللازمة ولم تتقاضى أي أجر لقاء ذلك.

### ثاني عشر - النتائج:

جاءت إجابات كل من شركات التدقيق والشركات العميلة لتؤكد بأن الالتزام بمعايير التدقيق الدولية له أثر في تسويق خدمات شركات التدقيق، ولكنه ليس العامل الوحيد الذي تعتمد عليه شركات التدقيق في تسويق خدماتها.

لذلك يعتبر هذا الالتزام جزءاً من مزيج تسويقي متكامل لخدمات شركات تدقيق الحسابات، ويشمل هذا المزيج التسويقي المكونات التالية:

- الخبرة والكفاءة.
- الالتزام بالمعايير الدولية.
- السمعة العالمية لشركات التدقيق.
- حجم شركات التدقيق.
- الخدمات التي تقدمها شركات التدقيق لعملائها.

وقد تم استثناء عنصر الأتعب؛ كونها شبه موحدة وتعتمد على حجم التدقيق الذي تقوم به الشركة بالإضافة إلى توفر نظام مراقبة داخلية متين لدى الشركة العميلة والذي يؤدي بدوره إلى اقتصار

## د. أحمد عريقات و د. محمد دباغية

عملية التدقيق على التدقيق بالعينة وليس التدقيق الشامل، وهنا يمكن أن يكون هناك مساومة في قيمة الأتعاب.

ولو اعتبرنا، ولغايات هذه الدراسة، موضوع الالتزام بمعايير التدقيق الدولية وأثره في تسويق خدمات شركات التدقيق كعنصر واحد من عناصر هذا المزيج، عندها يمكن دحض كافة الفرضيات الصفرية التي قامت عليها الدراسة وتبني الفرضيات البديلة لها.

### ثالث عشر - التوصيات:

تقدم الدراسة التوصيات التالية:

1. ضرورة الانتشار العالمي لشركات التدقيق الأردنية الكبرى.
2. أن تقوم شركات التدقيق الأردنية باستقطاب مدققين ممن يُتقنون تدقيق حسابات أي قطاع اقتصادي، وصناعي، وخدمي، ومالي وغيرها.
3. تفعيل دور جمعية المحاسبين والمدققين في الأردن في مجال التأكد من الالتزام بالمعايير الدولية للتدقيق.
4. أن يتم استحداث مزيج تسويقي خاص لمهنة التدقيق وإجراء دراسات وبحوث عن مدى انعكاس عناصره على الخطط التسويقية لشركات التدقيق.

### المراجع:

#### أ. المراجع العربية:

1. جامعة الملك سعود بن عبد العزيز (2008). المحاسبة وأثر انهيار بعض الشركات العالمية عليها، السعودية.
2. حميدات، جمعة فلاح (2004). مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية، عمان.
3. حنان، محمد رضوان (2008). المدير المالي - المعايير الدولية وأهميتها ومجالات تطبيقها، سوريا: حلب، غرفة تجارة حلب.
4. عبد الله، خالد أمين (2004). علم تدقيق الحسابات، عمان، دار وائل للنشر.
5. عبيدات، حميد إبراهيم (2004). أساسيات التسعير التسويقي المعاصر، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

## أثر التزام شركات تدقيق الحسابات الأردنية بمعايير التدقيق الدولية

6. عجور، أيمن (2008). قواعد وأخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة، مدخل عربي ودولي مقارنة (المملكة العربية السعودية - إنجلترا)، السعودية.
7. قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997.
8. قانون مهنة تدقيق الحسابات الأردني رقم 32 لسنة 1985.
9. قنن، عبد الله (2007). اتجاهات حديثة في الفكر الإداري، السعودية.
10. كراجه، عبد الحليم محمود (2004). مدى تقيد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني في الأردن والوسائل التي تشجعهم على الالتزام بها، الأردن.
11. لطفي، أمين السيد (2005). نظرية المحاسبة - منظور التوافق الدولي، الإسكندرية: الدار الجامعية.
12. معلا، ناجي و توفيق، رائف (2001). أصول التسويق: مدخل تحليلي، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
13. منتديات محاسبة دوت نت (2006). المبادئ والقواعد المحاسبية للمحاسبين.

## ب. المراجع الإنجليزية:

1. Douglas, Kevin (2006). **The Reality of the CPA'S Role**, New Jersey: CPA Magazine.
2. Goliath (2007). **The Role of Forensic Auditing Techniques in Restoring Public Trust and Investor Confidence in Financial Information**. USA, Michigan.
3. Kur, Jasber and Yap, Maylin and Aion, Zarina and Mohamed, Nadzri (2008). **Is Auditing Standards, Malaysia**.
4. Leone, Marie (2008). **Audit Firm Bigs Cite Lust for Global Standards**, USA.
5. MacGrath, Michael (2007). **Product Strategy for High Technology Companies**, USA: Northeast University.
6. Nuttal, Chris J. (2003). **Business: Standard Level**, Cambridge University Press.
7. Oxera (2007). **Ownership Rules of Auditing and Their Consequences for Audit Market Concentrations**, UK.
8. Price Water House Cooper (2009). **IFRS and GAAP Similarities and Differences**.
9. [www.rumconsult.com](http://www.rumconsult.com)
10. Zeithamle, Valarie and Binter, Mary (2002). **Services Marketing**, Boston, McGraw-Hill.